

الشورى السعودي يرفض السماح للموظف الحكومي بالعمل بالتجارة

الاثنين 25 يناير 2016 06:01 م

رفضت لجنة الإدارة والموارد البشرية، في مجلس الشورى السعودي، مقترحاً لتعديل نظام الخدمة المدنية، يسمح للموظف الحكومي بالعمل بالتجارة.

وأوصت اللجنة في تقريرها الذي نشرته صحيفة «الرياض»، بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المقدم من عضو المجلس «أحمد الزيلعي»، مؤكدة أن فكرة السماح لموظفي الدولة بمزاولة التجارة لن يحارب إلا جزء يسيراً من التستر التجاري، وفي نطاق ضيق يتمثل بتستر الموظفين الحكوميين خلف أقاربهم.

وأضافت: «أما الجزء الأكبر من التستر المتمثل بالتستر خلف الأجنبي، وهو ما يعاني منه الاقتصاد الوطني، لن يسهم هذا المقترح في القضاء عليه؛ لأنه يزاول من معظم من يزاولون الأعمال التجارية، وبالتالي فهذا المقترح مع تعارضه مع مبدأ تكافؤ الفرص سيؤدي إلى ظهور الفوضى في الحقل الاجتماعي والوظيفي».

وحذرت اللجنة من أن السماح لموظفي الدولة بالعمل التجاري، وترى أنه سيتسبب في تدني الإنتاجية والأداء بين موظفي الدولة، باعتبار أن جزءاً من وقتهم سينصرف إلى ملاحقة تجارتهم ومصالحهم، وهو ما سينعكس سلباً على معدل الأداء والإنتاجية في أجهزة الدولة والقطاع الحكومي.

وأكدت اللجنة أن معالجة التستر التي يستهدفها مقترح العضو «الزيلعي»، كما جاء في مبرراته، لا يكون بإصدار المزيد من الأنظمة، فليس هناك ضعف أو نقص في التشريعات التي تعالجه وتكافحه، بل يكون بالتنفيذ الشامل والحاسم للأنظمة الصادرة بهذا الشأن، ومن أهمها نظام مكافحة التستر.

ومن المقرر أن تعرض اللجنة تقريرها في جلسة عامة، لم تحدد موعدها بعد، ليناقشه المجلس، ويحسم التصويت بإقرار توصيتها أو رفضها.

وكان المجلس قد وافق قبل 300 يوم على توصية، تستهدف دراسة السماح للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص الاشتغال بالتجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات، وتعديل النصوص النظامية التي تمنع ذلك في نظام الخدمة المدنية، وأحال المقترح إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية، لتقوم بدراسة موسعة وموضوعية وموثوقة، تشمل وضع الضوابط اللازمة في حال السماح للموظف بالعمل الخاص.

وأيد حينها 60 عضواً المقترح، مؤكداً أهميته في القضاء على التستر والالتفاف على النظام وتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة وإيجاد مصادر أخرى لدخولهم، وعاب العضو «حمد الحسون» التنصل من الاعتراف بوجود مشكلة التستر والعمل بالتجارة من قبل موظفي الدولة بأسماء زوجاتهم وبناتهم، وقال: «يجب أن نكون صريحين»، مشيراً إلى أن عدداً من أعضاء الشورى يعملون بالتستر، مضيفاً أن كثيراً من مارس التستر وأنا أمارس أعمالاً تجارية ليست باسمي.

كما صوت 55 عضواً ضد المقترح، وحذروا من خطورة إقراره على حساب أداء الموظف وإفضائه إلى مزيد من التسبب، وقال العضو «خضر القرشي»: «يجب على مجلس الشورى أن يربأ بنفسه عن الموافقة على دراسة مثل هذا المقترح».

وأضاف العضو «أسامة قباني» أن الجمع بين عمل حكومي وخاص يتعارض مع مبادئ النزاهة، كما قال العضو «مفلح الرشيدى»: «لو سمح للموظف بالتجارة فماذا بقي للمواطن الذي لا يعمل».

يذكر أن المادة 13 من نظام الخدمة في نصها القائم، تمنع الموظف الحكومي من الاشتغال بالتجارة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها أو في محل تجاري إلا إذا كان معيناً من الحكومة.

